

أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات الجزائري

دراسة قياسية للفترة (1990-2020) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات

الزمنية المبطة غير الخطية NARDL

The impact of devaluation on the balance of payments: Standard study for
the period (1990-2020) using NARDL methodology

بلوفة ايمان¹، قادري علاء الدين²

BELOUFA Imene¹, KADRI Allaedine²

¹ مخبر إدارة الابتكار والتسويق، جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس (الجزائر)،

imenedouaa@yahoo.com

² مخبر إدارة الابتكار والتسويق جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس (الجزائر)،

allaedinekadri@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/12/24

تاريخ القبول: 2023/10/15

تاريخ الاستلام: 2023/04/20

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر تخفيض العملة (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي) على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)، للوصول إلى قياس مدى تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، وذلك بالاعتماد على الأسلوب القياسي في تكوين النموذج وبرنامج views10 في التحليل.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة المدى بين تخفيض قيمة العملة وميزان المدفوعات.

وأن النموذج المتوصل إليه لا يتماشى مع الواقع الجزائري.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، تخفيض العملة.

تصنيفات JEL: F33; F31; E44.

المؤلف المرسل: بلوفة ايمان، الإيميل: imenedouaa@yahoo.com

Abstract:

This research aims to measure the impact of currency devaluation (the Algerian dinar against the US dollar) on the Algerian balance of payments during the period from (1990-2020), in order to measure the extent of the impact of currency devaluation on the balance of payments, based on the standard method in the formation of the model and the program views¹⁰ in analysis.

The study concluded that there is no long-term relationship between currency devaluation and the balance of payments and that the model reached is not in line with the Algerian reality.

Keywords: exchange rate; currency devaluation; Balance of Payments

JEL Classification Codes : F33 ; F31 ; E44.

1. مقدمة :

تتعدد العوامل التي تؤثر على الاقتصادات العالم وتفاوتها في درجة التأثير يمكن التماسها من خلال دراسة مدى تأثير ميزان المدفوعات باعتباره المرآة العاكسة لحالة اقتصاد أي بلد، فهو يعطينا الوضعية الاقتصادية للبلد خلال سنة مضت، ويزودنا بالمعطيات الممكنة لمعرفة مدى تأثيره بالمتغيرات الاقتصادية لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازم إتباعها لمعالجة الاختلال، كون توازن ميزان المدفوعات حالة مثالية وغاية يصعب تحقيقها برغم من تواجده في حالة التوازن الحسابي الناتج عن عملية القيد المزدوج، والتي لا تعبر عن الوضعية الحقيقية للبلد. الأمر الذي دفع الاقتصاديون للبحث عن الآليات والسياسات الواجب انتهاجها للحد من هذا الاختلال، من خلال سياسة تخفيض قيمة العملة والتأثير على السعر الصرف، لما له من آثار في علاج الاختلال ميزان المدفوعات.

1.1 إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات الجزائري؟ وتتفرع من هذه الإشكالية السؤالين الفرعيين الآتيين:

- إلى أي مدى تساهم عملية تخفيض قيمة العملة في معالجة اختلال ميزان المدفوعات؟
- هل توجد علاقة تكامل مشترك بين تخفيض قيمة العملة وميزان المدفوعات الجزائري؟

2.1 فرضيات البحث:

- تساهم سياسة تخفيض قيمة العملة في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات.
- وجود علاقة تكامل مشترك بين تخفيض قيمة العملة وميزان المدفوعات الجزائري.

3.1 أهداف البحث:

- اظهار العلاقة بين تخفيض قيمة العملة وميزان المدفوعات.
- قياس أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات

4.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية دراسة موضوع أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات كون انهما من اهم العناصر الفاعلة في الاقتصاد الدولي، حيث يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لمركز الدولة التجاري، فيما يعتبر سعر الصرف (قيمة العملة) أداة تعكس مكانة الدولة الاقتصادية والسياسية.

5.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال وصف متغيرات الدراسة وإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بها هذا من جانب، ومن جانب اخر تم الاعتماد على الأسلوب القياسي بهدف اجراء دراسة قياسية لتحديد العلاقة واتجاه تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، وذلك بالاعتماد على برنامج الاحصائي 10views

6.1 الدراسات السابقة:

دراسة عبد الوهاب دادن وزاوية رشيدة (مقال علمي 2016): طرحت مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما مدى فعالية تخفيض قيمة العملة في تعديل خلل ميزان المدفوعات الجزائري على المدى الطويل؟ وكان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى فعالية تخفيض قيمة العملة في معالجة اختلال ميزان المدفوعات على المدى الطويل ومن اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ان سياسة تخفيض قيمة العملة تساهم في اصلاح وتخفيض عجز ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات هذا نظريا اما تطبيقيا فلم يكن لسياسة تخفيض العملة نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد بل جعلت الدينار الجزائري في قائمة اسوء العملات في العالم.

دراسة سهام رشاد منصور إبراهيم (مذكرة ماجستير في الاقتصاد. جامعة مصر 2011): تناولت موضوع فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال (1979-1992). هدفت الدراسة الى تحليل وقياس فعالية سياسة تخفيض العملة الوطنية في

علاج عجز ميزان المدفوعات المصري وهذا بداية من ان الاقتصاد المصري يعاني عجز على مستوى ميزان مدفوعاته ومن نظر الباحثة هذا العجز يعود الى العجز في الحساب الجاري بصفة عامة. دراسة خالد بشير أبوزيد (أطروحة دكتوراه 2016): أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات: هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة الموجودة بين سياسة سعر الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات، ومدى فعالية سعر الصرف كأداة لتأثير على ميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، من اهم النتائج التي تم توصلت اليها وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات حيث ان الزيادة في سعر الصرف بوحدة نقدية واحدة يؤدي الى زيادة ميزان المدفوعات بمقدار 2316 وحدة نقدية.

2. التأصيل النظري لتخفيض قيمة العملة وميزان المدفوعات

1.2 مفهوم تخفيض قيمة العملة، وشروط فعاليتها:

يستخدم تعبير تخفيض سعر الصرف للدلالة على ما تقوم به السلطات العامة من احداث التغيير في سعر الصرف أي في سعر صرف عملة وطنية مقومة بالذهب (عن طريق التغيير ما تساويه تلك الوحدة من العملة الوطنية بالعملات الأجنبية) (طلحة و معوشي، 2018، صفحة 113) وينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة وبين انخفاض قيمتها، فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائيا نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة، أما تخفيض العملة فيحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل نظام الصرف الثابت.

ويمكن تحديد مفهوم تخفيض قيمة العملة على أنه: لجوء السلطة النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها مقارنة مع العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدد أقل مما كانت عليه. (شهاب وناشر، 2006، صفحة 144)

ومن المتوقع أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحويل الانفاق من قبل المستهلكين، مما يؤدي إلى تحسن وضعية الاقتصاد، ولقد ارتبطت إلى حد كبير تلك السياسات مع برامج التكييف الهيكلي التي تهدف إلى خفض كبير في الاختلالات الخارجية خاصة للدول النامية. (kwairgana, simwaka, & munthah, 2012, p. 221)

وقبل التطرق الى الشروط التي تساعد على نجاح سياسة سعر الصرف لابد من الإشارة الى اهم النظريات المحددة والمفسرة لسعر الصرف في المدى الطويل، وهي كالتالي:

أ نظرية تعادل القوة الشرائية: تقوم هذه النظرية على مبدأ أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما تقدر أن تشتريه هذه العملة في داخل وخارج الوطن، وعليه فإن تكلفة شراء أي سلعة مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون مساوية لتكلفة شراء نفس السلعة في بريطانيا. (قدي، 2006، صفحة 118)

ب نظرية ميزان المدفوعات: تعرف النظرية بالخلل على مستوى ميزان المدفوعات كون أنها ترتبط بفكرة ميزان المدفوعات وهيكله، فإذا سجل هذا الأخير عجز دل على زيادة العمليات المعروضة من العملة المحلية فينتج عنه انخفاض في قيمتها الخارجية. والعكس عندما يسجل فائض دل على ارتفاع الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، الاختلال الموجود في ميزان المدفوعات يؤثر بصورة كبيرة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وبهذا تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية. (شيباني وشين، 2013، صفحة 184)

ت نظرية كفاءة السوق: تعتمد النظرية في مجملها على حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وعليه فهي تلغي مبدأ الاستقلالية السياسية النقدية، وذلك في ظل نظام الصرف الثابت، ولكن من جانب آخر فهي تشجع على تعويم العملة حيث يعد الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية والطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية اهم العوامل التي تحدد سعر الصرف وفقا لهذه النظرية، ويتغير سعر الصرف كلما حدثت تغيرات طارئة في الأسواق المالية. (مساعدة، أثر تغيرات اسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، 2019، صفحة 41) وعليه من الشروط التي تساعد على نجاح سياسة سعر الصرف، نذكر منها: (بوسيس وضيف، 2019، صفحة 146):

• تحقق شرط مارشال-لينز الذي يعني أن مرونة كل من الصادرات والواردات أكبر من الواحد، حيث ينص على أنه حتى تكون لتخفيض قيمة العملة أثر إيجابي لابد أن يكون:

$$BC=X-M$$

$$Ex+EM > 0$$

$$EX= (DX/DE) *(E/X) \quad \text{مرونة طلب الصادرات}$$

$$EM=(-DM/DE) *(E/M) \quad \text{مرونة طلب الواردات}$$

- اتسام الطلب العالمي على منتجات دولية بقدر كافي من المرونة، بحيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات الدولية.
- تمتع الجهاز الإنتاجي للدولة بقدر كافي من المرونة، بحيث أنه يستجيب للطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات.
- استقرار الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض الكلي لا يؤدي إلى ارتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدولة بالمنافسة بنفس إجراءات تخفيض العملة.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية.

2.2 ميزان المدفوعات:

يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه: سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة الأصول الاقتصادية لدولة ما، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم (عياش ونوفل، 2017، صفحة 95) كما يعرف بأنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية، التي تحدث بين المواطنين المقيمين في دولة والمقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة، وهي في عادة ما تكون سنة كاملة. (دردوري ولقليطي، 2018، صفحة 285)

ويتكون ميزان المدفوعات في شكله من قسمين:

أ. الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية): يعرف حساب العمليات الجارية بأنه ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويحوي هذا الميزان على: الميزان التجاري الذي يضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا أو ملموسا، إضافة إلى حساب التحويلات من جانب واحد: ويقصد بها تلك المعاملات التي تتم بين الدول والخارج بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية مثل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات سواء كانت حكومية أو خاصة. (الجوزي، 2013، صفحة 79).

ب. حساب الميزان الرأسمالي والمالي، ويحتوي: حساب الميزان الرأسمالي (ويضم عنصرين رئيسيين، وهما: التحويلات الرأسمالية وحياسة الأصول غير منتجة وغير مالية أو التصرف فيها)، والحساب المالي (ويشمل الاستثمارات المباشرة، الاستثمارات الحافظة، واستثمارات أخرى وأصول احتياطية. (حميدات و شويقات، 2016، صفحة 289).

ورغم أن حالة اختلال ميزان المدفوعات هي الحالة التي يكون عليها مختلف موازين مدفوعات الدول ونادرا ما تتحقق حالة التوازن، إلا أن معظم الدول تسعى للوصول إلى هذا توازن عن طريق تحديد وارداتها أي تقييد الواردات قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها إلى أقصى قدر ممكن، وجعل الواردات بالقدر الذي تسمح به حصيلة الصادرات، وصولا إلى حالة التوازن وهي الحالة التي يتحقق فيها الاستقرار على المستوى الداخلي والخارجي للاقتصاد (نوة، 2014، صفحة 30)

3. تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات

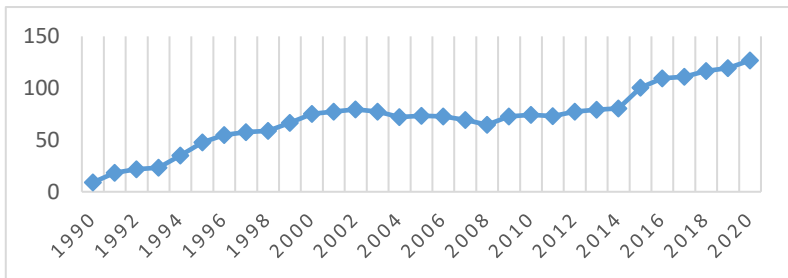
يتأثر ميزان التجاري تأثرا كبيرا بتخفيض قيمة العملة، ويختلف هذا التأثير باختلاف مستوى التنمية الاقتصادية، بحيث يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع الأسعار الداخلية، ويعود ذلك لجملة من الأسباب، من بينها ارتفاع أسعار المواد الأولية (دادان ورشيدة، 2016، ص 11). وهذا لا يعني أن تخفيض قيمة العملة ليس له أية فعالية في علاج ميزان المدفوعات، ففي الفترة القصيرة فإن عدم مرونة الطلب على الواردات قد يوازئها عدم مرونة عرض الصادرات، كما أنه في الفترة الطويلة يتكيف الاستهلاك والإنتاج مع تغيرات في الأسعار النسبية، مما يؤدي إلى زيادة كل من مرونة الطلب ومرونة العرض، وهذا يزيد من فعالية هذه الطريقة، بالإضافة إلى أنه في الفترة الطويلة يعمل الاقتصاد الدولي بطريقة أكثر كفاءة، حيث أنه كلما كان اعتماد الدولة المنخفضة لقيمتها على الواردات كبيرا كلما قلت فعالية التخفيض. (دادان ورشيدة، 2016، صفحة 11)

1.3 تحليل تطور متغيرات الدراسة للفترة (1990 - 2020):

لمناقشة فعالية أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، سنحاول تحليل مختلف متغيرات الدراسة المتمثلة في سعر الصرف وميزان المدفوعات.

أ- تطور سعر الصرف دينار جزائري مقابل الدولار الأمريكي (1990 - 2020):

الشكل 1: تطور سعر الصرف للفترة (1990 - 2020)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل الموضح أعلاه يمكن تقسيم تطور سعر الصرف الجزائري إلى ثلاث مراحل على النحو التالي:

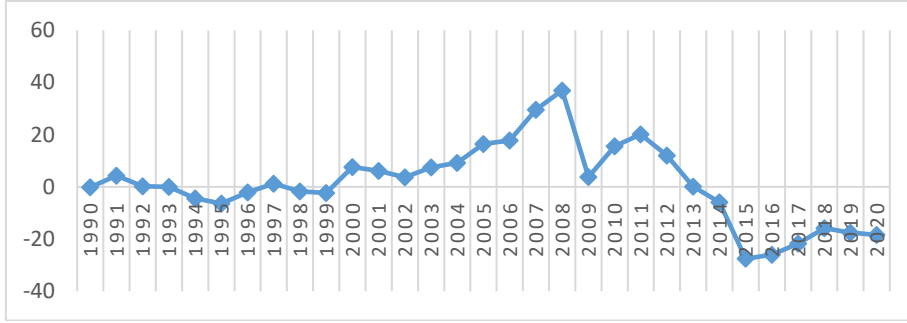
المرحلة الأولى (2003-1990): من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف اتجاه تصاعدي وهذا يدل على تدهور قيمة الدينار الجزائري أمام قيمة الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت وتيرة انخفاض الدينار بداية من سنة 1994 ويعود هذا الى التخفيض الرسمي لقيمة الدينار خلال الفترة ما بين 2001 الى 2004 ثم نلاحظ استقرارا نسبيا لسعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري بمتوسط 78.54 دينار لكل دولار أمريكي، فكان بذلك قيمة الدينار منخفضة نوعا ما مقارنة بدولار الأمريكي، حيث بلغت سنة 2002 ما قيمته 79.63 دينار لكل دولار أمريكي، ولهذا السبب اجتمعت السلطات الجزائرية من أجل إرجاع سعر الصرف الحقيقي إلى مستواه المسجل في نهاية سنة 2002 من خلال التدخل في سوق الصرف، حيث قام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة ما بين 2% إلى 5%.

المرحلة الثانية (2008-2004): بداية سنة 2004 بدأت قيمة الدينار بالارتفاع، في حين استمر الدولار في الانخفاض بمنحى تنازلي طيلة السنوات الموالية ليصل إلى أدنى مستوياته بقيمة 64.49 دينارا سنة 2008، ويرجع ذلك إلى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط العالمي، وقد اعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة على استثمارية بنك الجزائر في التعويم الموجه لضمان استقرار صرف العملة الوطنية.

المرحلة الثالثة (2020-2009): مع بداية سنة 2009 عرف الدينار الجزائري انخفاضا مقابل الدولار الأمريكي، بحيث بلغت قيمته 72.65 دينارا للدولار الأمريكي الواحد، ويرجع ذلك إلى أن البنك الجزائري قام بتخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في العالم، واستمر الدينار الجزائري بالانخفاض مقارنة بالدولار الأمريكي، حيث شهد انخفاضا حادا ابتداء من سنة 2015، سجل 100.6 دينارا جزائري للدولار الأمريكي الواحد، واستمر هذا الانخفاض على مر السنوات الموالية، فبلغت سنة 2019 قيمة 119.35 دينار للدولار الأمريكي الواحد، ويرجع ذلك إلى النمو المفرط للواردات في الجزائر، والذي يعتبر عائقا أمام الدينار الجزائري، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات، مؤديا بذلك إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف، وهذا ما ينعكس في انخفاض قيمته. كما أنه من ضمن أسباب انخفاض العملة طبع المزيد

من العملات الوطنية ما يؤدي إلى وجود كتلة نقدية في الأسواق مقابل إنتاج يكاد يكون منعدم، وتراجع احتياط الصرف الجزائري ما زاد من عدم استقراره أسعار الصرف الجزائرية
ب-تطور ميزان المدفوعات للفترة (1990-2020):

الشكل 2: تطور ميزان المدفوعات للفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل الموضح أعلاه يمكن تقسيم تطور ميزان المدفوعات الجزائري إلى ثلاث

مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى (1990-2008): من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان ميزان المدفوعات خلال بداية التسعينات عرف رصييدا سلبيا ويعود ذلك الى انخفاض حصيلة الصادرات الجزائرية التي تعتبر صادرات نفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، وشهدت كل هذه الفترة تذبذبات في رصييد ميزان المدفوعات الى غاية سنة 2000 شهدت هذه الفترة تحسنا كبيرا في ميزان المدفوعات الجزائري بتسجيلها فائض طيلة هذا الفترة ليبلغ أقصى حد له سنة 2008 بقيمة 36.99 مليار دولار أمريكي، وهذا راجع إلى الارتفاع المحسوس في أسعار البترول، فقط بلغت نسبة النمو سنة 2014 مقارنة بسنة 2000 حوالي 166% ، واستمر هذا الارتفاع إلى أن بلغ سنة 2008 ما قيمته 99.97 دولار للبرميل، كما سجل احتياطي من العملة الصعبة هو الآخر تحسنا ملحوظا فقد انتقل من 11.90 مليار دولار سنة 2000 إلى 43.11 مليار دولار سنة 2014، ليصل في سنة 2008 إلى 143.10 مليار دولار. كما هو الحال أيضا بالنسبة للنتائج الداخلي الخام الذي عرف تحسنا طيلة هذه الفترة، كل هذا ساهم في التحسن الكبير لميزان المدفوعات الجزائري.

وبالرغم من الفائض الذي سجله ميزان المدفوعات طيلة هذه الفترة، اتضح أنه لا يوجد علاقة بين الحالة النهائية لميزان المدفوعات وسعر الصرف، فعلى الرغم من بلوغ ميزان المدفوعات الذروة سنة 2008 إلا أن سعر الصرف شهد تراجعاً، وهذا ما يدل على ضعف العلاقة بين المتغيرين. المرحلة الثانية (2009-2013): عرف ميزان المدفوعات مع بداية سنة 2009 تدهوراً كبيراً بلغت قيمته ما يقارب 80% مقارنة بسنة 2008، حيث بلغت قيمته 3.89 مليار دولار، بينما كانت 36.99 مليار دولار سنة 2008، وهذا يعود لأزمة الرهن العقاري التي شهدتها العالم، وبما أن الجزائر كانت أولى صادراتها النفط، أدى هذا إلى تراجع كبير في قيمة الصادرات سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، مما أثر بشكل سلبي على ميزان مدفوعاتها. وبداية من سنة 2010 نلاحظ تحسناً في وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، حيث بلغت قيمته 15.85 مليار دولار أمريكي، وهذا يدل على بداية التعافي من الأزمة العالمية التي مست العالم وعودة ارتفاع أسعار النفط من جديد، ليعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2012، حيث بلغت قيمته 12.06 مليار دولار، واستمر هذا الانخفاض مسجلاً أدنى مستوى له سنة 2013 ليصل إلى 0.13 مليار دولار أمريكي،

المرحلة الثالثة (2014-2020): سجل ميزان المدفوعات عجزاً لأول مرة بعد أكثر من 15 سنة فائض، حيث بلغ هذا العجز 5.88- مليار دولار أمريكي خلال سنة 2014، وارتفعت قيمة العجز سنة 2015 لتبلغ 27.35- مليار دولار أمريكي، واستمر هذا العجز طيلة هذه الفترة حيث بلغ سنة 2020 نسبة عجز تقدر بـ 18.41- مليار دولار أمريكي، رغم ما قامت به السلطات الجزائرية من إجراءات كتخفيض قيمة العملة وانهاج سياسة التقشف كمنع بعض السلع الكمالية من الاستيراد.

4. اختبار العلاقة بين تخفيض قيمة العملة وبين ميزان المدفوعات

1.4 وصف مجتمع ومتغيرات الدراسة:

تمس الدراسة دولة الجزائر كنموذج من الدول النامية باعتبارها تعاني من مشكل على مستوى ميزان مدفوعاتها. ولقياس أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة المدروسة (1990-2020) اعتمدت الدراسة على البيانات السنوية التي تم الحصول عليها عن طريق الهيئات الرسمية للموقع الإلكتروني لبنك الجزائر وصندوق النقد الدولي. ويرجع اختيار هذه الفترة كون أنها شهدت عدت إصلاحات وإجراءات من طرف السلطة النقدية، إضافة إلى تطور الجهاز المصرفي والمالي.

سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي الذي نرسم له برمز (TCN) كمتغير مستقل، وميزان المدفوعات نرسم له برمز (BP) كمتغير تابع. ولقياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، يتم صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$BP = \int (TCN)$$

حيث أن: **BP**: ميزان المدفوعات. **TCN**: سعر الصرف.

2.4 منهجية الدراسة

لقياس أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2020) يتم تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير الخطية NARDL، وتكتب المعادلة الخاصة بمنهجية NARDL التي تعبر عن العلاقة بين سعر الصرف الذي يمثل قيمة العملة وبين ميزان المدفوعات على الشكل الموالي:

$$+\varepsilon_t BP = \alpha_0 + \beta_1 BP_{t-1} + \beta_2 TCN_t^+ + \beta_3 TCN_t^-$$

بـحيث أن:

TCN_t^+ : التأثير الإيجابي للمتغير سعر الصرف TCN على ميزان المدفوعات BP بمعامل β_1

TCN_t^- : التأثير السلبي للمتغير سعر الصرف TCN على ميزان المدفوعات BP بمعامل β_2

ولتقدير العلاقة الطويلة وقصيرة المدى لمنهجية NARDL لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات وفق المعادلة التالية:

$$BP = \alpha_0 + \beta_1 BP_{t-1} + \beta_2 TCN_t^+ + \beta_3 TCN_t^- + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_i BP + \varepsilon_t \sum_{i=1}^{p-1} \theta_i^+ TCN_{t-1}^+ + \sum_{i=1}^{p-1} \theta_i^- TCN_{t-1}^-$$

3.4 دراسة استقرار السلاسل الزمنية:

قبل دراسة أي نموذج قياسي سواء كان في المدى الطويل أو المدى القصير من الواجب دراسة خصائص السلاسل الزمنية ودرجة استقرارها وتكاملها باستعمال عدت اختبارات وأهم هذه الاختبارات اختبار فليبس بيرون (PP) كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 1: نتائج اختبار فليبس بيرون (PP)

| UNIT ROOT TEST TABLE (PP) | | | |
|----------------------------|--------------|---------------|---------------|
| <u>At Level</u> | | BP | TCN |
| With Con... | t-Statistic | -1.3922 | -1.0120 |
| | Prob. | 0.5727 | 0.7360 |
| | | n0 | n0 |
| With Con... | t-Statistic | -1.5880 | -1.8146 |
| | Prob. | 0.7738 | 0.6724 |
| | | n0 | n0 |
| Without C... | t-Statistic | -1.4624 | 2.2174 |
| | Prob. | 0.1315 | 0.9921 |
| | | n0 | n0 |
| <u>At First Difference</u> | | | |
| | | d(BP) | d(TCN) |
| With Con... | t-Statistic | -5.7718 | -3.8609 |
| | Prob. | 0.0000 | 0.0064 |
| | | *** | *** |
| With Con... | t-Statistic | -5.7532 | -3.7469 |
| | Prob. | 0.0003 | 0.0349 |
| | | *** | ** |
| Without C... | t-Statistic | -5.8363 | -2.9481 |
| | Prob. | 0.0000 | 0.0046 |
| | | *** | *** |

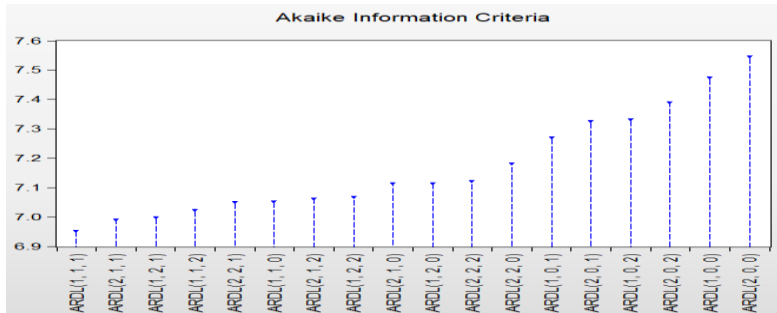
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

تشير نتائج اختبار فليبس بيرون ، أن كل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف ليست مستقرة عند المستوى (0) لان القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة، وعند اخذ الفروق الأولى أصبحت هذه السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى (1) عند مستوى معنوية 5%. ومنه يمكن تطبيق المنهجية.

4.4 اختبار التكامل المشترك NARDL:

1.4.4 تحديد فترة الابطاء: لتقدير نموذج NARDL واختبار التكامل المشترك الغير المتماثل الذي يبين وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر يجب أولاً تحديد فترة الابطاء المثلى، وذلك بالاعتماد على معيار (Akaike) كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 3: فترات الابطاء المثلى لنموذج ARDL



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة (1990-2020)

باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة غير الخطية NARDLT

تبين نتائج الشكل أن فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي (1,1,1) NARDL بقيمة (6.95).

2.4.4 اختبار الحدود للتكامل المشترك:

بعد تحديد فترة الإبطاء المثلى يمكن تطبيق اختبار الحدود، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 2: نتائج اختبار الحدود

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|----------------|----------|---|------|------|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| F-statistic | 3.936837 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بينت نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر المحسوبة $F_{statistic} = 3.937$ أكبر من القيم الحدود العليا عند مستوى معنوية 5% ومنه يتم قبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنه في المدى الطويلة في نموذج NARDL للقيم الموجبة والسالبة لسعر الصرف على الميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

3.4.4 انحدار التكامل المشترك:

الجدول 3: تقدير انحدار التكامل المشترك باستخدام نموذج NARDL

Dependent Variable: PB
Method: ARDL
Date: 02/07/23 Time: 01:21
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): TCN_POS TCN_NEG
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 18
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| PB(-1) | 0.629899 | 0.120520 | 5.226523 | 0.0000 |
| TCN_POS | -1.012136 | 0.325664 | -3.107917 | 0.0050 |
| TCN_POS(-1) | 0.986161 | 0.310400 | 3.177068 | 0.0042 |
| TCN_NEG | -2.060866 | 1.113495 | -1.850808 | 0.0771 |
| TCN_NEG(-1) | 2.262768 | 1.070188 | 2.114364 | 0.0455 |
| C | 6.678262 | 5.020529 | 1.330191 | 0.1965 |
| R-squared | 0.828736 | Mean dependent var | 1.312759 | |
| Adjusted R-squared | 0.791505 | S.D. dependent var | 15.52844 | |
| S.E. of regression | 7.090482 | Akaike info criterion | 6.937375 | |
| Sum squared resid | 1156.323 | Schwarz criterion | 7.220264 | |
| Log likelihood | -94.59194 | Hannan-Quinn criter. | 7.025972 | |
| F-statistic | 22.25914 | Durbin-Watson stat | 2.062890 | |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بينت نتائج تقدير ما يلي:

المعنوية الكلية: قيمة احصائية فيشر المحسوبة معنوية احصائيا ($P=0.000$ أقل من 5%) ؛
القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت قيمة معامل التحديد $R^2=0.8287$ مما يعني أن متغير سعر
الصرف يفسر 82.87% من التغير في ميزان المدفوعات أما باقي النسبة فهي عوامل أو متغيرات
لم تدرج في النموذج، ومنه النموذج مقبول احصائيا.

5.4 الاختبارات التشخيصية للنموذج:

للتأكد من صلاحية النموذج تم اجراء بعض اختبارات التالية:

1.5.4 اختبار الارتباط الذاتي:

الجدول رقم 4: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.360887 | Prob. F(2,21) | 0.7013 |
| Obs*R-squared | 0.963616 | Prob. Chi-Square(2) | 0.6177 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

أظهرت نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية $Prob = 0.7013$ وهي أكبر من مستوى معنوية
5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية، أي ان النموذج NARDL لا يحتوي على مشكلة الارتباط
الذاتي بين البواقي.

2.5.4 اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test ARCH

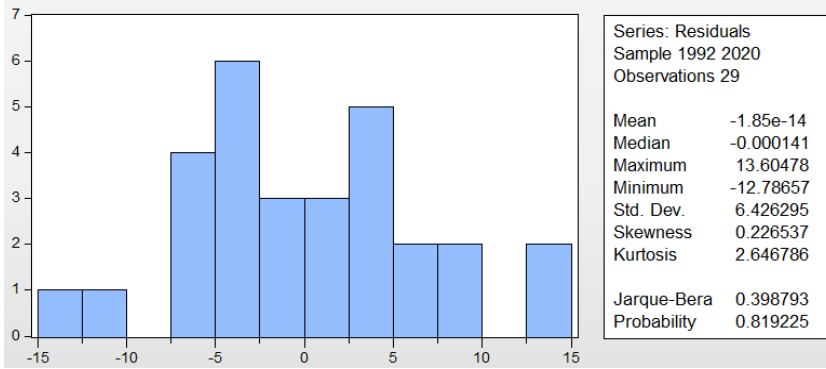
| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 1.297583 | Prob. F(1,26) | 0.2650 |
| Obs*R-squared | 1.330972 | Prob. Chi-Square(1) | 0.2486 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

أظهرت نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية $Prob = 0.0717$ وهي أكبر من مستوى معنوية
5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية، أي ان النموذج شعاع الانحدار الذاتي NARDL لا يحتوي
على مشكلة ثبات التباين الاخطاء.

3.5.4 اختبار توزيع البواقي:

الشكل 3: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

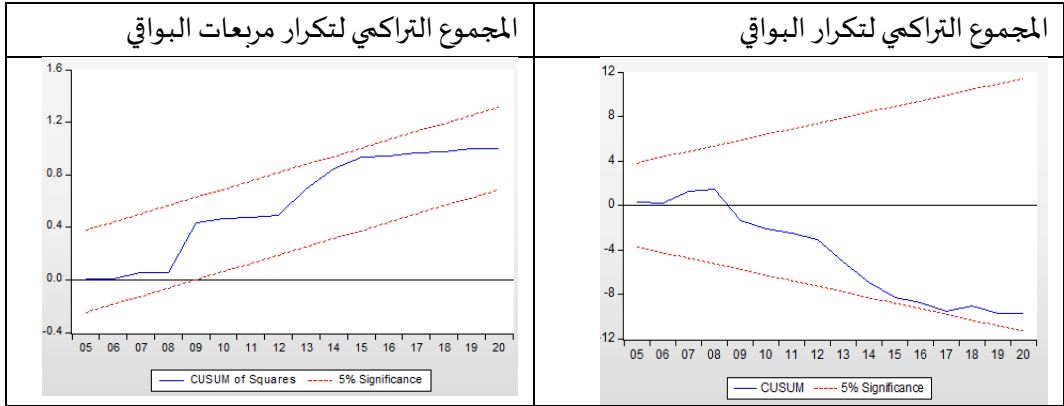


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

تشير نتائج الشكل 3 أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه يتم القبول الفرضية الصفرية، أي سلسلة بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

4.5.4 اختبار الاستقرار الهيكلي:

الشكل 4: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن لكل من اختبار مجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM والمجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares أن شكلين عبارة خطين وسطين داخل حدود الدرجة عند مستوى معنوية 5%، أي استقراره جميع معلمات النموذج في المدى القصير والطويل.

6.4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة وطويلة المدى وفقاً لنموذج NARDL:

بعد التأكد من صلاحية نموذج NARDL يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة

وطويلة المدى، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 6: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة وطويلة المدى وفقاً لنموذج NARDL:

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(PB)

Selected Model: ARDL(1, 1, 1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 02/07/23 Time: 02:04

Sample: 1990 2020

Included observations: 29

| ECM Regression | | | | |
|--|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(TCN_POS) | -1.012136 | 0.219956 | -4.601535 | 0.0001 |
| D(TCN_NEG) | -2.060866 | 0.812579 | -2.536204 | 0.0185 |
| CoIntEq(-1)* | -0.370101 | 0.087719 | -4.219164 | 0.0003 |
| R-squared | 0.530162 | Mean dependent var | | -0.781724 |
| Adjusted R-squared | 0.494021 | S.D. dependent var | | 9.375331 |
| S.E. of regression | 6.668881 | Akaike info criterion | | 6.730479 |
| Sum squared resid | 1156.323 | Schwarz criterion | | 6.871923 |
| Log likelihood | -94.59194 | Hannan-Quinn criter. | | 6.774777 |
| Durbin-Watson stat | 2.062890 | | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

| Levels Equation | | | | |
|--|-------------|------------|-------------|--------|
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| TCN_POS | -0.070184 | 0.228442 | -0.307231 | 0.7614 |
| TCN_NEG | 0.545533 | 0.965564 | 0.564989 | 0.5776 |
| C | 18.04442 | 11.45079 | 1.575824 | 0.1287 |

EC = PB - (-0.0702*TCN_POS + 0.5455*TCN_NEG + 18.0444)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بينت نتائج تقدير العلاقة قصيرة المدى وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ما يلي:

- سعر الصرف بقمته الموجبة له تأثير سلبي ومعنوي على ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 5% في المدى القصير، إذا زاد سعر الصرف بوحدة واحدة ينخفض ميزان المدفوعات بـ 1.012.

- سعر الصرف بقمته السالبة له تأثير سلبي ومعنوي على ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 5% في المدى القصير، إذا زاد سعر الصرف بوحدة واحدة ينخفض ميزان المدفوعات بـ 2.06.
- بلغت قيمة المعامل تصحيح الخطأ $(0.3701) = \text{CointEq}(-1)$ ، وهي سالبة ومعنوية إحصائياً (Prob=0.000 أقل من 5%). وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ أن 0.37% من انحراف في قيمة متغير ميزان المدفوعات عن قيمته التوازنية في المدى الطويل في الفترة (t-1) سيتم تصحيح هذا الانحراف في الفترة (t) عند حدوث صدمة في متغير سعر الصرف.
- بينت نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل ما يلي:
- وجود علاقة عكسية بين متغير سعر الصرف بقمته الموجبة وميزان المدفوعات ولكنها غير معنوية عند 5% في المدى الطويل؛
- وجود علاقة طردية بين متغير سعر الصرف بقمته السالبة وميزان المدفوعات ولكنها غير معنوية عند 5% في المدى الطويل؛
- ومنه سعر الصرف لا يؤثر على ميزان المدفوعات في المدى الطويل.

7.4 اختبار التماثل في الأجل الطويل والقصير:

يتم توضيح نتائج اختبار التماثل في الأجل الطويل والقصير من خلال الجدول الموالي:

الجدول 7: نتائج اختبار التماثل في الأجل الطويل والقصير

| Test | قيمة الإحصائية | F-statistic | قيمة الاحتمالية |
|--------------------------------------|----------------|-------------|-----------------|
| الاجل القصير (Asymmetric (Wald Test) | TCN | 7.84 | 0.01 |
| الاجل الطويل (Asymmetric (Wald Test) | TCN | 0.62 | 0.43 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

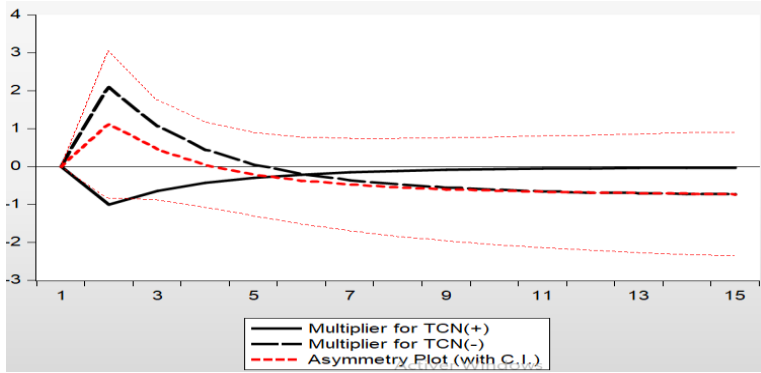
تشير نتائج اختبار التماثل في المدى القصير والطويل ما يلي:

- أن القيمة الاحتمالية لفيشر المحسوبة $F\text{-statistic}=0.62$ أقل من 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية البديلة أي هناك تأثير غير متماثل للمتغير سعر الصرف **TCN** بقيمته الموجبة والسالبة للمتغير لها تأثير متماثل على ميزان المدفوعات في المدى القصير؛

- أن القيمة الاحتمالية لفيشر المحسوبة $F\text{-statistic}=0.62$ اكبر من 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية العدم أي هناك تأثير متمائل للمتغير سعر الصرف **TCN** بقيمته الموجبة والسالبة للمتغير لها تأثير متمائل على ميزان المدفوعات في المدى الطويل.

8.4 اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتمائل:

الشكل 5: اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتمائل



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

أظهرت نتائج اشكال المضاعفات الديناميكية لمدة 15 سنة ان متغير ميزان المدفوعات يستجيب انيا لحدوث صدمة في سعر الصرف، فعند حدوث صدمة الموجبة من خلال تأثيرات الموجبة سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع ميزان المدفوعات ثم تتناقص في الفترة الرابعة وتتلاشى، اما تأثيرات السالبة سعر الصرف فتؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات ويبقى هذا التأثير سالب وثابت طول الفترة.

5. خاتمة

عرف ميزان المدفوعات الجزائري تدهورا كبيرا، لذا حاولت الحكومة الجزائرية تصحيح هذا الاختلال من خلال مجموعة من السياسات النقدية ابرزها: تخفيض قيمة العملة الوطنية، ولهذا ارتئينا في دراستنا هذه معرفة أهم تأثيرات تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات بإجراء عدة اختبارات قياسية، وتوصلنا الى مجموعة من النتائج:

- هناك تأثير متماثل للمتغير سعر الصرف **TCN** بقيمته الموجبة والسالبة للمتغير لها تأثير متماثل على ميزان المدفوعات في المدى الطويل.
- هناك تأثير غير متماثل للمتغير سعر الصرف **TCN** بقيمته الموجبة والسالبة للمتغير لها تأثير متماثل على ميزان المدفوعات في المدى القصير؛
- أكدت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة المدى على عدم تكامل المتغيرين الاقتصاديين السابق ذكرهما، أي عدم وجود علاقة طويلة المدى بينهما، وبالتالي يمكن القول إن تغيرات رصيد ميزان المدفوعات لا تتأثر بتغيرات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار، وهذا ما يؤول إلى أن النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين المتغيرين، لا يمكن الاعتماد عليها في تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرين في واقع وطبيعة الاقتصاد الجزائري.
- وبذلك يمكن القول إن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يكن له أي نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني، بل أدت سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تدهور القدرة الشرائية بسبب تراجع وانخفاض قيمتها. ويفسر ارتفاع مداخيل الجزائر بعد تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار البترول، التي هي تابعة لعوامل خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة الدينار

6. قائمة المراجع

1.6 المراجع باللغة العربية:

- بن يوسف نوة. (2014, 12). اثر التضخم على ميزان المدفوعات. ابحاث اقتصادية وادارية (16)، 30.
- جميلة الجوزي. (2013). اسس الاقتصاد الدولي. دار اسامة للطباعة والنشر.
- زبير عياش، وبعلول نوفل. (2017, 06). اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الدينار وميزان المدفوعات. مجلة البشائر الاقتصادية، 3(2)، 95.
- سارة بوسيس، واحمد ضيف. (2019). سياسة تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 12(1)، 146.
- سليمان شيباني، ولزهر شين. (2013). سعر الصرف ومحدداته في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، 1(24)، 184.

- صليحة بن طلحة، وبوعلام معوشي. (2018). تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح. مجلة الدراسات الاقتصادية (29)، 113.
- عبد المجيد عبود. (بلا تاريخ). اثر تغيرات اسعار الصرف على ميزان المدفوعات. 178.
- عبد الوهاب دادان، وزاوية رشيدة. (12, 2016). تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعاتفي المدى الطويل. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية 2016(3)، 11.
- قدي، ع. ا. (2006). المدخل الي السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- لحسن دردوري، والاخضر لقليطي. (2018). العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، 22(64)، 285.
- مجدي محمود شهاب، وسوزي عدلي ناشر. (2006). اسس العلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- محمد ناصر حميدات، وعبد القادر شويقات. (2016). اثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري. مجلة الباحث (16)، 289.

2.6 المراجع باللغات الأجنبية:

- kwalirgana, s., simwaka, k., & munthah, t. (2012). the shart run and longrun balance response to en change rate changes in malawi. journal of development and agrictural economics, 4(8), 221.